

أردوغان يشيد بـ «بيتك» وإستراتيجية عمله



الرئيس أردوغان يلتقي وفد مجموعة «بيتك»

أشاد الرئيس التركي طيب أردوغان ببيت التمويل الكويتي التركي «بيتك» وأدائه الذي جعله من أهم بنوك المشاركة العاملة في السوق التركي، معرباً خلال لقائه مع وفد من مسؤولي مجموعة «بيتك» أول من أمس، عن تقديره لجهود التوسع التي ينفذها البنك في تركيا وخارجها، ومساهماته في الاقتصاد التركي، خاصة أن البنك يضع ضمن استراتيجيته تعزيز تواجد في تركيا والتي تتيح للبنك فرصاً استثمارية ومصرفية واعدة.

من جانبه، رحب رئيس مجلس الإدارة في بيت التمويل الكويتي «بيتك» حمد عبد المحسن المرزوق بزيارة الرئيس التركي رجب طيب

أردوغان إلى الكويت، وقال في تصريح صحفي، عقب لقائه مع الرئيس التركي، بحضور وفد مجموعة «بيتك»، ضم الرئيس التنفيذي مازن الناهض، والرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة «تركابيتال» فواز العيسى، ونائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة أفكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات احمد الزين، ووزير الاقتصاد نهاد زيبيجسي، أن «بيتك» عرض عدة مبادرات للمشاركة في بعض المشاريع الاستثمارية في المجالات الحيوية والقطاعات الاقتصادية الأساسية، يهتم بها «بيتك» باعتبارها من مجالات الاقتصاد الحقيقي، الذي يساهم في تحقيق التنمية،

ولاقت العروض الترحيب من الجانب التركي، مشدداً على «بيتك» بولي أهمية كبيرة للسوق التركي، وينظر بتقدير الى النهوض الاقتصادي الذي تحقق، والتسهيلات لاستقطاب رؤوس الأموال، والإجراءات التي ساهمت في بناء اقتصاد قوي، حقق مكانة مرموقة لتركيا على الساحة الدولية.

وشدد المرزوق على استمرار جهود تطوير أداء «بيتك» تركيا، من خلال توسيع دائرة انتشاره في مختلف المناطق التركية، حيث تبلغ شبكة فروعها أكثر من 320 فرعاً، ومواصلة طرح خدمات ومنتجات جديدة ومبتكرة، مشيراً الى أن طرح «بيتك-تركيا» منتج الصكوك، جعله محط اهتمام كبيراً من

الشركات التركية الراغبة في تمويل توسيع أعمالها وتطوير أنشطتها داخلياً وخارجياً، كما رتب ومول عملية إصدار صكوك سيادية للحكومة التركية، واستطاع جذب العديد من البنوك العالمية للمشاركة في تمويل هذه الاصدارات.

وأشار المرزوق الى أن نجاح تجربة «بيتك» في تركيا التي بدأت قبل 26 عاماً بإنشاء «بيتك-تركيا» مؤسسة مالية إسلامية باستثمارات كويتية تركية مشتركة، يؤكد جدوى الاستثمار في السوق التركي، كما توفر أرضية لمزيد من التوسع والانطلاق نحو الأسواق الجاورة، وهو ما حدث مؤخراً من خلال الحصول على رخصة إنشاء بنك إسلامي متكامل

في المانيا، التي تعد من أكبر اقتصاديات أوروبا، وهناك دراسات للتوجه نحو اسواق اخرى مجاورة لتركيا، مشيراً الى ان «بيتك» كان من أوائل المستثمرين الخليجيين في تركيا، وقد أصبح «بيتك» الآن من أكبر البنوك هناك، ولديه بنك في البحرين وبي، ويملك «بيتك» نحو 62٪ من «بيتك-تركيا» بحجم أصول تصل الى 40 مليار ليرة، وقد انشأ «بيتك» شركة مستقلة تقود عملية الاستثمار والتوسعات في تركيا وهي شركة «تركابيتال» برأس مال 150 مليون دولار، ساهمت بدورها في العديد من الشركات بتركيا في مجالات التأمين والإجارة والتطوير العقاري.

الكويت توقع رسمياً اتفاقية فرض الضرائب الأميركية .. وإعفاء 19 هيئة حكومية مستقلة من الامتثال لـ «فاتكا»

السفير الأميركي: عدد محدود من الكويتيين تخلوا عن الجنسية الأميركية

السفير الأميركي في الكويت، وأضاف أن قانون «فاتكا» يقوم بتعريف متطلبات تقديم تقارير ضريبية من قبل المؤسسات المالية الأجنبية فيما يتعلق بالحسابات الشخصية الخاصة بدافعي الضرائب الأميركيين. وكانت «الأنباء» قد عرضت أن هناك 13 كويتياً تخلوا عن الجنسية الأميركية.

ملتزمون بإرسال البيانات قبل سبتمبر

قال حمادة إلى أن الكويت ملتزمة بإرسال بيانات العملاء عن عام 2014 الى مصلحة الضرائب قبل سبتمبر المقبل، مبيناً أن 212 مؤسسة مالية بالكويت أتمت تسجيل بياناتها في الموقع الإلكتروني لمصلحة الضرائب الأميركية حتى شهر ابريل الجاري، متوقعا ان تستكمل 37 مؤسسة مالية عمليات التسجيل مطلع مايو المقبل.

إعفاء الهيئات الحكومية. وأشار حمادة إلى إعفاء 19 هيئة حكومية مستقلة في حين بلغ عدد المؤسسات المالية المكلفة بالإبلاغ بعد الدراسة التي قامت بها



خليفة حمادة ودوغلاس سيليمان بعد توقيع الاتفاقية (محمد هاشم)

وقعت الكويت أمس على اتفاقية الامتثال الضريبي الأميركي للحسابات الأجنبية «فاتكا»، حيث مثل الجانب الكويتي في توقيع الاتفاقية وكيل وزارة المالية خليفة حمادة، ومن الجانب الأميركي سفير الولايات المتحدة الأميركية لدى الكويت دوغلاس سيليمان. وتلزم الاتفاقية الموقعة الكويت ومؤسساتها المالية بالإبلاغ عن الحسابات البنكية المتعلقة بالمواطنين الأميركيين المقيمين في الكويت لوزارة الخزانة الأميركية، ويأتي توقيع تلك الاتفاقية استكمالاً للاتفاق المبدئي الموقع بين الكويت وأميركا في مايو 2014.

وفي سؤال حول وجود نحو 7000 كويتي لديهم جنسية أميركية بشكل مخالف للدستور الكويتي، قال حمادة: لا علاقة لنا بالمرزوحين بالجنسية، نحن مهتمون فقط بمن لديه جنسية أميركية ويعيش في الكويت. من جانبه قال السفير

والمفاتيح لمصلحة الضرائب الأميركية سيكون في مطلع سبتمبر المقبل. استفادة الكويت وفي سؤال عن مدى استفادة الكويت من توقيع الاتفاقية، أجاب حمادة بأن القانون المحلي يلزمنا بالإفصاح حتى لا تطبق عقوبات على المؤسسات الكويتية العاملة في الولايات المتحدة، إذ أنه في حال لم توقع الكويت على الاتفاقية تكون المؤسسات الكويتية بأميركا عرضة للعقوبات التي تفرضها أميركا على مؤسسات الدول غير الموقعة. وعلق حمادة في سؤال آخر حول إمكانية رد مجلس

على هامش المؤتمر الدولي للاقتصاد الإسلامي في دورته العاشرة تحت رعاية «الأنباء»

الطببائي: إصدار الصكوك في الكويت «متواضع»



دمحمد الطيبائي يسلم درع «الأنباء» للزميل محمود فاروق



لقمة جماعية للمشاركين في المؤتمر الدولي للاقتصاد الإسلامي ويتوسطهم دمحمد الطيبائي (قاسم باشا)



دمحمد الطيبائي

الموافقة على قانون التحاكم وبقيّة القوانين المشار إليها في الاستدانات بالإحالة، لذلك وجب ايجاد آلية تستدني القوانين بالإحالة من قرارات الهيئات الشرعية المتعلقة بالصكوك الاستثمارية.

تقي الهيئات الشرعية من الموافقة الضمنية للقوانين التي تضمن في مستندات اصدارات الصكوك بطريق الاحالة، لأننا نرى ان موافقة الهيئة الشرعية على اصدارات ومستندات الصكوك تعني

مجال الصيرفة الإسلامية التي ينبغي للباحثين في هذا المجال أن يؤلوا لها اهتماما. لأن مثل هذه الصكوك يمكن تداولها مع تفادي الملاحظات الشرعية، والغنية على بقية الصكوك، ومنها ايجاد آلية

ومنها التوزيع على الحساب والحوافز والضرائب. وأوضح ان احلال عقار مكان العقار محل الصكوك يتوجه تخريجه على احكام البيع، لا احكام الاستبدال، وبين البحث انه يجب التفرة بين الخلط الطبيعي والخلط المحدث او المتواطى عليه في اصدارات الصكوك، لأن مسائل الفقه التي تطرقت الى جوانب تداول خليط من ديون ونقود واعيان مختصة في نظر الباحث بالخلط الطبيعي الذي حدث خلال عملية الاستثمار وتدوير رأس المال، وقد تطرقت البحث الى ان الانصراف من الحلال بسبب غلائه واللجوء الى الحرام بسبب رخصه وتحقیق الغرض لا يحققه الحلال من المسائل المهمة التي برزت على الساحة بسبب اصدارات الصكوك الاستثمارية، وانتهى الباحث الى ان الغلاء ليس سبباً شرعياً الذي يقع غلائه الجوء الى الحرام ولا يقع ذلك تحت مبدأ الضرورة كذلك، لكن تبقى هذه المسألة من المسائل الجديرة بالبحث.

سوء توفيق المسائل الشرعية المتعلقة بالاستثمار بشكل عام والصكوك الاستثمارية بشكل خاص مع عدم انتباه المهتمين بالقضايا الشرعية للصيرفة الإسلامية لهذه الجزئيات التي تلقي بظلالها على الجودة الشرعية لإصدارات الصكوك الاستثمارية.

التعليمات بالتعاون مع الجهات الاستشارية بدول الخليج ورفعاها إلى الجهات الرقابية بالكويت لاتخاذ إجراءات من شأنها توحيد عملية اصدار الصكوك في الكويت.

هذا وقد ناقشت الجلسة الاولى للمؤتمر التحريات الفقهية للمسائل المتعلقة بإصدارات الصكوك الاستثمارية والقوانين والتعليمات الإرشادية لمعاملة الصكوك في ماليزيا، حيث تحدث خلال الجلسة د.محمد برهان اربونا ود.انكو محمد تاج الدين وترأس الجلسة عيسى الدويشان. وناقشت الجلسة الثانية تنظيم المحكمة الشرعية لإصدار الصكوك الاستثمارية وفق متطلبات هيئة الأوراق المالية بماليزيا وأنواع صكوك الاستثمار.

شركة أحجار القابضة
ش.م.ك (قابضة)

دعوة
لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية

يسر مجلس إدارة شركة أحجار القابضة دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2014/12/31 والمقرر عقدها في تمام الساعة 11:30 صباحا يوم الخميس الموافق 2015/05/14 وذلك في مقر الشركة الكائن في الشرق شارع الشهداء برج كيبكو الدور 18 - للنظر في البنود المدرجة في جدول الأعمال.

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور مراجعة الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية (وحدة سجلات المساهمين) الشرق - شارع مبارك الكبير عمارة زيد الكاظمي - الدور الرابع - مقابل بنك الخليج الرئيسي.

خلال مواعيد العمل الرسمية من الساعة 9:00 صباحاً وحتى الساعة 1:00 ظهراً من الأحد حتى الخميس.

هاتف 22250600 - 22250610 - 22250613

مصطحبين معهم:

- البطاقة المدنية الأصلية (للافراد)
- صورة من السجل التجاري للشركات

وذلك لاستلام:

- نسخة من جدول الأعمال.
- نسخة من البيانات المدققة للسنة المنتهية في 2014/12/31
- استمارات توكيل حضور الجمعية العمومية.

مجلس الإدارة

المحدث او المتواطى عليه في اصدارات الصكوك، لأن مسائل الفقه التي تطرقت الى جوانب تداول خليط من ديون ونقود واعيان مختصة في نظر الباحث بالخلط الطبيعي الذي حدث خلال عملية الاستثمار وتدوير رأس المال، وقد تطرقت البحث الى ان الانصراف من الحلال بسبب غلائه واللجوء الى الحرام بسبب رخصه وتحقیق الغرض لا يحققه الحلال من المسائل المهمة التي برزت على الساحة بسبب اصدارات الصكوك الاستثمارية، وانتهى الباحث الى ان الغلاء ليس سبباً شرعياً الذي يقع غلائه الجوء الى الحرام ولا يقع ذلك تحت مبدأ الضرورة كذلك، لكن تبقى هذه المسألة من المسائل الجديرة بالبحث.

سواء توفيق المسائل الشرعية المتعلقة بالاستثمار بشكل عام والصكوك الاستثمارية بشكل خاص مع عدم انتباه المهتمين بالقضايا الشرعية للصيرفة الإسلامية لهذه الجزئيات التي تلقي بظلالها على الجودة الشرعية لإصدارات الصكوك الاستثمارية.

هذا وقد ناقشت الجلسة الاولى للمؤتمر التحريات الفقهية للمسائل المتعلقة بإصدارات الصكوك الاستثمارية والقوانين والتعليمات الإرشادية لمعاملة الصكوك في ماليزيا، حيث تحدث خلال الجلسة د.محمد برهان اربونا ود.انكو محمد تاج الدين وترأس الجلسة عيسى الدويشان. وناقشت الجلسة الثانية تنظيم المحكمة الشرعية لإصدار الصكوك الاستثمارية وفق متطلبات هيئة الأوراق المالية بماليزيا وأنواع صكوك الاستثمار.

وإشارة الطببائي في تصريح صحفي لـ «الأنباء» الى ان هناك تضاربا في كيفية تطبيق إصدارات الصكوك في المؤسسات المالية التي تعمل وفق الشرعية وتحت الرعاية الشرعية فيما يتعلق بكيفية احتساب الاجرة التي تمنح لمن يدير الصكوك، بالإضافة إلى «الاعيان» التي يتم تصكيكها سواء كانت عقارات او غير ذلك.

وأشار الطببائي إلى تواضع الكويت في عمليات إصدار الصكوك خليجيا، مبيناً ان الامارات والبحرين من أكثر الدول التي تصدر صكوكا سنويا.

ودعا إلى ضرورة توحيد عمليات إصدار الصكوك بين المؤسسات المالية الإسلامية، وذلك من خلال اتباع أطر ومعايير موحدة يتم الاتفاق عليها وإصدارها بصورة تعليمات، لافتا إلى توجع دار الرقابة نحو إعداد تلك